شعار الحصار الاقتصادي على العراق: ورقة سياسية ام مهمة وطنية

ان هذه المداخلة ليست من باب توصيف المعاناة التي يعيشها الشعب العراقي، فقد كتب الكثيرون عنها، كما لايساورنا شك في ان تباكي الكثيرين على معاناة شعبنا وراءها دوافع واغراض سياسية ليست بالضرورة محبة لشعبنا. ولسنا ضحية اي وهم في ان هذه المقالة او حتى الاف الاطنان من الورق سوف تغير من قناعات او مواقف الاطراف المختلفة. ان الغرض من هذا العرض توفير المعطيات السياسية الدولية والمحلية والقانونية بشأن الحصار الاقتصادي على العراق بامل ان نساهم في بلورة موقف وطني عراقي ينطلق من المصلحة الوطنية القائمة على احترام حقوق الانسان وانهاء الدكتاتورية ونهجها المتمثل بالنظام القائم في العراق.

ماهية قرارات الامم المتحدة بشأن قرض العقوبات

- اتخذت الامم المتحدة قرار العقوبات الاقتصادية بموجب قرارها المرقم 661 (6آب 1990)، الذي قرر اعتماد العقوبات "لضمان امتثال العراق للفقرة 3 من القرار 660 (1990) واعادة السلطة الى الحكومة الشرعية في الكويت"، اما نص الفقرة 2 من القرار المشار اليه فتقول "يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فورا من دون قيد او شرط الى المواقع التي كانت تتواجد فيها في 1 اب/اغسطس 1990.

- ولمزيد من الضغط على الحكومة العراقية، اصدر مجلس الامن قراره المرقم 665 (1990) ليعطي الدول التي تنشر قوات بحرية في المنطقة ان تتخذ التدابير لايقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة و الخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها لضمان تنفيذ قرار 661.

- وفي الفقرة 8 من القرار 666 (13 أيلول 1990)، تم استثناء الامدادات الطبية من العقوبات الاقتصادية.

- وفي الفقرة 2 من القرار 670 (25 ايلول1990) شمل قرار الحصار جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات.

- وجاء القرار 678 (29/11/1990) ليحدد 15 كانون الثاني 1991 موعدا نهائيا لتنفيذ العراق قرار الانسحاب وألا فيؤذن للدول المتعاونة مع حكومة الكويت "ان تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار 660(1990) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة"، بعبارة اخرى استخدام القوة لفرض انصياع الحكومة العراقية.

وبرفض صدام حسين الانصياع لقرار الانسحاب وقعت الحرب التي انتهت بهزيمة الجيش العراقي، وكان استمرارها سيؤدي الى سقوط النظام، عندها كتب وزير الخارجية العراقي في 27 شباط 1991 رسالة للامين العام للامم المتحدة يعلن فيها موافقة العراق على الامتثال لجميع القرارات السابقة للامم المتحدة الامر الذي مهد الطريق

لاصدار قرار 686 (2 اذار 1991) الذي فتح الباب لمباحثات صفوان بين قيادة قوات التحالف والقيادة العسكرية العراقية بشأن تنفيذ قرار وقف اطلاق النار.

- ان قرار 687 (3 نيسان 1991) وضع الاسس والشروط الواجب تنفيذها من قبل العراق قبل الموافقة على رفع العقوبات الاقتصادية وغيرها على العراق بموجب القرارات السابقة لمجلس الامن وتتضمن هذه الشروط الامور التالية :

الفقرة 2 : الموافقة على ترسيم الحدود بين العراق والكويت بموجب "المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والامور ذات العلاقة" الذي وقع في بغداد في 4 تشرين الثاني 1963.

الفقرة 8،9،10 : التزام العراق بتدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل وتشمل الاسلحة الكيمياوية والبيولوجية والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن 150 كيلومترا، وان يوافق على قيام لجان تابعة للامم المتحدة بالتفتيش للتحقق من التزام العراق بذلك بعد ان يقدم العراق المعلومات الكاملة بذلك، ويتعهد العراق تعهدا غير مشروطاً بعدم استخدام او استحداث او بناء او حيازة اي من المواد المذكوره اعلاه وقبول رصد والاشراف المستقبلي للامم المتحدة على التزام العراق بهذا القرار.

الفقرة 11، 13،12 : التزام العراق بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي هو طرف فيها، والموافقة دون شرط على عدم حيازة او انتاج اسلحة نووية او مواد يمكن استعمالها للاسلحة النووية اي منظومات فرعية وان يقدم كافة المعلومات بهذا الشان الى الامم المتحدة وان يخضع كافة ما لديه من مواد يمكن استعمالها في الاسلحة النووية للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكي تحتفظ بها وتزيلها. والسماح للامم المتحدة بالتفتيش موقعيا ووضع الاجراءات لضمان امتثال العراق بهذا القرار في المستقبل.

الفقرة 15،16،17،18،19 : تتعلق بالتزام العراق بتقديم التعويضات الى الكويت وبقية الاطراف المتضررة، وانشاء صندوق لهذا الغرض

والفقرة الخاصة برفع الحظر هي رقم 22 والتي تنص :

"يقرر بعد ان يوافق مجلس الامن على البرنامج الذي تدعو اليه الفقرة 19 اعلاه وبعد ان يوافق المجلس على ان العراق انجز جميع الاجراءات المتوخاة في الفقرات 8،9،10،11،12،13 اعلاه، ان تصبح مقررات حظر استيراد السلح الاساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار 661 (1990) غير ذات مفعول او اثر بعد الان.

من هذا العرض يتضح بان قرار رفع الحظر يتوقف على الموافقة على ترسيم الحدود ودفع التعويضات وتدمير ومراقبة الاسلحة ذات الدمار الشامل،ولا ينطوي على شروط خاصة بالنظام السياسي في العراق او الحقوق الانسانية.

التعامل الامريكي مع قرار الحظر

كان بمقدور الادارة الامريكية عبر مواصلة عملياتها العسكرية او منع لصدام من ضرب الانتفاضة الشعبية في اذار 1991 من ان تنهي صدام ونظامه، ولكنها لم تفعل ذلك.

وذلك لاسباب يمكن تلخيصها بمايلي :

- ان دخول بغداد عسكريا سيحمل امريكا مسؤولية ادارة البلاد وبالتالي التورط عسكريا وسياسيا، خاصة وانه لم تكن هناك بدائل سياسية واضحة او مقبولة لامريكا جاهزة لاستلام السلطة

- سمحت لصدام بالانقضاض على الانتفاضة في الشمال والجنوب، خوفا من هيمنة التيار الاسلامي القريب من ايران، ويبقى بالنسبة لواشنطن بقاء صدام موقتا افضل من مثل ذلك التغيير

- لقد حققت الحرب انهاك العراق كدولة وشعب وازالة قدرته على تهديد مصالح الغرب في المنطقة، واذا كان بقاء صدام لحين امر منغص للغرب فانه لايخلو من فوائد اعلامية وتبريرية لمواصلة تدمير قدرات العراق الاقتصادية والفنية والعلمية.

- ومع ذلك كان البعض منهم يتوقع وعمل من اجل ان يتم الغير بواسطة انقلاب عسكري بتشكيلة مناسبة للغرب، و هناك حديث عن محاولات انقلابية فاشلة.

- كان يأمل البعض منهم ان يخلق الحصار الاقتصادي تناقضات بين صفوف النظام، مما يدفع البعض للاطاحة به. وجاءت تصريحات بوش بعدم رفع الحصار مادام صدام في السلطة بامل تعزيز امكانية ذلك الشرخ بين صفوف السلطة.

ان ادارة بيل كلينتون الجديدة لا تختلف عن سابقتها في رغبتها في اسقاط نظام صدام، ولكنها اعادت ترتيب اولوياتها، حيث بات تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بتدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل على راس القائمة. وارادت الغاء الطابع الشخصي للموقف الامريكي تجاه العراق الذي اتسم به موقف بوش، بامل ان ينصاع النظام العراقي لتنفيذ قرارات الامم المتحدة، ومن هذا المنطلق بادرت بغداد بالترحيب بالادارة الجديدة وابدت حسن النوايا ورغبتها في التقرب من واشنطن واستجابت لحين لطلبات فرق التفتيش دون عرقلة.

تعامل النظام العراقي مع الحصار الاقتصادي

لم يكن النظام العراقي بقيادته الحالية معنياً اصلا بحقوق الانسان العراقي وسجل اضطهاد هذا النظام للشعب العراقي لايحتاج الي بيان، ويكفي الاشارة الى ان رئيس النظام احتفل بعيد ميلادة وهو يمتطي عربة ذهبية في وقت يتضور شعبه جوعاً. كان بمقدور صدام حماية هذا الشعب بعدم غزو الكويت، وحتى بعد الغزو كان بمقدوره الاستجابة لطلب الانسحاب وبذلك يجنب الشعب العراقي كل شرور الحرب وذل قرارات الحظر، واذهب اكثر من ذلك واقول حتى بعد الهزيمة العسكرية كان بامكان صدام حسين حماية هذا الشعب من الهوان بان يتنحى كما ذكر الملك حسين، ولا يحمل الشعب المضطهد وزر اخطائه والمزيد من المعاناة. فالنظام غير معني بالناحية الاخلاقية اصلا وتصرف مع الشعب العراق من منطلق ميكافيلي برغماتي بحت. فصدام رفض الانصياع لقرارات الامم المتحدة والانسحاب من الكويت ما دام نظامه لايزال في مأمن من السقوط، ولذا لم يعلن ان استعداده لقبول كافة قرارات مجلس الامن كما جاء في رسالة طارق عزيز المؤرخة في 27 شباط 1991، الا عندما بات النظام ورأسه مهددا بالسقوط، فجاءت الموافقة لحماية النظام وليس العراق. ولذا اعتبر "ام المعارك" انتصارا مادام هو لايزال محتفظا بالسلطة.

وبزوال خطر التدخل العسكري المباشر، استعاد صدام قدرته على التحرك السياسي، وجاء فشل الانتفاضة الشعبية في اذار 1991 ليعزز مواقعه. وذكر على لسان طارق عزيز قوله: اذا الانتفاضة لم تسقطنا فليس هناك من يستطيع اسقاطنا !!

ان العقوبات الاقتصادية لم تؤد مفعولها كما كان يأمل الغرب، فقد تمكن النظام من توفير اموال لايزال الغرب محتارا في امرها، كما ان استمرار العقوبات دون سقف زمني جعل الشارع العراقي والعربي والاسلامي يشكك في نوايا الغرب الحقيقية خاصة وان الغرب لم يلجأ لذات العقوبات في تعامله مع اسرائيل وغيرها. وعلى حد قول الملك الحسن : متى سمعتم بحاكم يجوع ؟ ان حكام بغداد جيروا معاناة الشعب وتعاطف الشارع العربي والاسلامي لتزكية موقفهم. كما استخدم النظام ورقة معاناة الشعب للضغط المعنوي على الغرب، بحجة مايعانية الاطفال والشيوخ والمرضى. وكون قرار العقوبات لا يمنع العراق من استيراد الغذاء والدواء باتت مردودا لعدم توفر المال الذي تصدير النفط هو المصدر الاساسي له، الامر الذي دفع الغرب للتفتيش عن طريق بديل فاصدر مجلس الامن قراريه 706 و 712 الخاصين باعطاء العراق الحق بتصدير ما قيمته 6،1 مليار دولار من النفط على ان يستقطع منه ثلث للتعويضات والثلث الاخر لمصاريف الامم المتحدة ويترك المتبقى للحكومة العراقية لتتصرف فيه بمواقفة الامم المتحدة، مرة اخرى رفض صدام حسين الانصياع لهذا الطلب، بحجة السيادة الوطنية وهي كلمة حق يراد بها باطل، فان صدام يماطل بالتنفيذ مادام قادرا على توفير احتياجاته ويريد استثمار المزيد من معاناة الشعب العراقي كورقة سياسية لانتزاع قرار التطبيع من الغرب.

وما دام صدام يشعر بان الغرب ،وامريكا بالذات تريد رأسه، فليس هناك مبرر بالنسبة له للتجاوب الكامل مع قرارات الامم المتحدة بشأن تدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل، وفي عدم تنفيذ تلك القرارات يجد الغرب نفسه لايملك سوى الاصرار على العقوبات الاقتصادية وهو بذلك يكرس معاناة الشعب العراقي لكي يتعرض مرة اخرى للانتقاد بعدم اخلاقية الموقف. ومهما يحاولون ان يحملوا صدام مسؤولية ذلك فان مجرد استعدادهم لأستخدام معاناة ومرض وجوع الاطفال والشيوخ لغرض سياسي يفقدهم المصداقية. وهم بذلك يلعبون بيد صدام حسين. ومجرد تساوي الغرب وصدام في استخدام معاناة الشعب العراقي في خدمة اغراض سياسية لا تمت بصلة الى حقوق الانسان والديمقراطية هو كسب لصدام حسين.

ومن هذا المنطلق اخذت اقلام عربية واخرى اسلامية لم تكن محبة في يوم من الايام لصدام تتعاطف مع نظامه بحجة معاناة الشعب العراقي ووقوفه بوجه الغرب الاستعماري. واكثر من ذلك قامت شخصيات بريطانية عمالية، امثال جورج غالاوي، تام دلييل، النائبين في مجلس العموم في زيارة الى بغداد مؤخرا، ليصرح دلييل بعد ذلك في لقاء في البرلمان (20/6/1993) عن تعاطفه مع معاناة الشعب العراقي ويذهب الى اكثر من ذلك ليجير تلك المعاناة لصالح النظام، حيث يقول بانه (لاحظ خلال زيارته التي دامت تسعة ايام التفاف الناس حول النظام، الذي يمثل القانون والنظام وانه اعجب بالشخصيات التي قابلها كما لم يجد معارضة للنظام في منطقة الاهوار والجنوب التي زارهما).

وذهبت مجلة محافظة مثل الايكونمست (27/3/1993) لتقول بان ابقاء العقوبات بات يحمل الغرب ثمنا، ومن الافضل ان لا نربط بقاء العقوبات بذهاب صدام، وان للغرب مصلحة في تنفيذ قرار تدمير الاسلحة ولتشجيع صدام على تنفيذ هذا القرار يجب ان نرضى برفع جزئي للعقوبات مادام هو ماض في تنفيذ قرار التدمير.

ان العقوبات الاقتصادية ساعدت على تمويه المسألة الديمقراطية وتغليب قضية الجوع والدواء، وهذا امر طبيعي، وهذا ما يخدم النظام حقا، عندما يقول انه استطاع توفير الغذاء في بغداد في وقت فشلت اربيل في ذلك.

المعارضة العراقية والموقف من العقوبات الاقتصادية

اتخذت معظم فصائل المعارضة العراقية موقفا مؤيدا للعقوبات الاقتصادية، وقد يكون هناك ما يبرر ذلك في بداية الامر، ولكن اليوم وبعد مضي ما يقارب الثلاث سنوات على الحصار، يجب اعادة النظر انطلاقا من الملاحظات التالية :

- ان عدم اعطاء العقوبات والحصار سقف زمني، حول قضية شعبنا من الرغبة في التحرر من الدكتاتورية الى المطالبة بتوفير الغذاء،.

- وحتى اذا كان البعض لايزال يعتقد بان الحصار سيسقط صدام، فعلينا ان نسأل انفسنا هل الثمن الذي ندفعه من اجل ذلك مبرر اخلاقيا وسياسيا، خاصة وان معظم قيادات المعارضة تعيش في الخارج مما يجعلها اكثر عرضة للانتقاد بعدم تحسسها بمشاعر اهلنا في الداخل.

- لا يمكن تبرير المطالبة برفع الحصار الاقتصادي عن كردستان والسكوت عنه فيما يتعلق بوسط وجنوب العراق، بحجة خضوع الثانية لسيطرة صدام. ان الحصار يعاني منه الكردي كما يعاني منه العربي وانتفاضة الاكراد في الشمال لم يحققها الحصار الاقتصادي، كما لايمنع الحصار صدام من ضرب الاكراد مجددا، بل الخوف من رد الفعل العسكري للقوات الغربية.

- بدون شك رفع الحظر قد يخدم النظام العراقي في الامد القريب، ولكن بذات الوقت عدم المطالبة برفعه يخدم صدام، ولكن الفرق بين الموقفين هو ان تقف المعارضة مع معاناة شعبها وترفض استخدام تلك المعاناة كورقة سياسية غير مضمونة النتائج، وتسقط ذات الورقة من يد صدام. على المعارضة وهنا اقصد تلك الفصائل التي تربط مصير نضالها بمصالح الشعب العراقي اولا وليس باعتبارات اقليمية او دولية او حتى فئوية خاصة ان تعيد النظر باولوياتها السياسية، وهذا ما يلاحظ مؤخرا في موقف الحزب الشيوعي (افتتاحية "طريق الشعب"، نيسان 1993) الذي طالب برفع الحصار .

- واذا كان الحديث عن ماذا يفيد او لايفيد صدام حسين، فان تشرذم المعارضة العراقية وفشلها في تنظيم صفوفهاخدم صدام اكثر من اي ادعاء بان رفع الحظر سوف يخدم صدام حسين. ان الشعب في الداخل لا يمكنه تبرير اسناد الحصار بحجة اسقاط صدام وهو يرى بام عينيه تزايد قوة صدام امام استمرار تناقضات المعارضة وحالة الجوع في الشمال دون تقديم ما يسد رمقهم من مساعدات من تلك الدول الغربية.

- ان المطالبة برفع الحصار سيسقط استخدام معاناة شعبنا كورقة سياسية لتلميع صورة النظام وتسويقه عربيا واسلاميا، كما انعكس ذلك في عدد من الاجتماعات العربية والاسلامية التي تتحدث عن معاناة الشعب العراقي وربطها بالدعوة الى مصالحة عربية وبالذات خليجية- عراقية دون ادانة غزو الكويت او النظام الدكتاتوري.

- كما ان المطالبة برفع الحصار سيعزل العناصر العراقية التي تلبس لبوس المعارضة وهي في الواقع اداة للاجنبي وفاقدة للارادة الحرة. ان اختلاط هذه العناصر بصفوف المعارضة اساء لشعبنا واعطى اعداء الديمقراطية في العراق ورقة سياسية للطعن بالمعارضة وتبرير نظام صدام باسم محاربة الامبريالية.

- واخيرا وليس اخرا، ان الغرب معني بحماية مصالحه اولا، وقد يجد من مصلحته ان يرفع الحصار ولو جزئيا كما اخذت تطالب بعض الاوساط الغربية (خطاب النائب العمالي تام دلييل في مجلس العموم بتاريخ 11/6/1993)

الذي جاء فيه "أن قرارات الامم المتحدة القاضية بحصار اثنين من افضل اسواقنا التقليدية العراق وليبيا تؤدي الى الاضرار الكبير بالصناعة الانتاجية البريطانية".

ان ترك مصير قضيتنا الى قرارات تفرضها مصالح الغير سيضر حتما في مصداقية تلك القضية. ومن الافضل سلوك طريق صعب ومواجهة الواقع بدلاً من الاعتماد على الغير من اجل اختزال، غير مضمون للطريق .

(الملف العراقي، العدد 19 - تموز 1993)